مقالب للقمامة وانتشار مخيف للأمراض والكلاب المسعورة تهدد حياة السكان ..

العند.. خدمات غائبة وسلطة محلية في المشمش

الأمناء / تقرير- عبدالرب الفتاحي :

تتجمع أكياس القمامة في مدينة العند بالقرب من المنازل خلف الشارع الرئيسي بينما يقوم بعض أصحاب المحلات والمطاعم برمي المخلفات بالقرب من منازل المواطنين مما يعد تعديا وتجاوزا يسبب أضرار كبيرة على حياة الناس وصحتهم.

*** اتساع مقالب القمامة..**

بالقرب من مدينة العند شمال محافظة لحج يسكن الاستاذ عادل منصور والذي تضرر من جراء رمي أصحاب المحلات للمخلفات بالقرب من منزله.

يجد عادل نفسه غير قادر على منع التجار وأصحاب المحلات من رمي القمامة والتي تتسبب بنشر الأمراض وتجذب الكلاب للتجمع بشكل يهدد أفراد الأسر القاطنة خاصة الأطفال .

يقول الأستاذ عادل : أصحاب المحلات ومذابح الدجاج والمطاعم يرمون بالمخلفات بالقرب من منزلي وهذا ليس إيجابيا بل له نتائج مؤذية وضارة على منزلي والحي الذي أعيش فيه

وأضاف الأستاذ عادل أن البعض من أصحاب المحلات يقومون بتجميع القمامة ثم يقومون بإحراقها وهذا له مخاطر كبيرة فالأدخنة تنتشر إلى داخل المنازل وهي تحمل نتائج ضارة على الحي بأكمله.

وأشار إلى أن المقالب التي يحرق فيها مالكي المحلات المخلفات المتكدسة بالقرب من المنازل هي الأخرى لها آثار صحية سيئة وتتفشى الأمراض في المناطق التي تنتشر فيها هذه المخلفات نتيجة الأوبئة المتفشية هناك.

*** لا رقابة للسلطات..**

في جانب الشارع الرئيسي في أعلى المدينة يتم رمي أكياس مليئة ببقايا الدجاج تنتشر روائح كريهة وهناك مخلفات أخرى سواء ترك بقايا الأسماك وغيرها بينما يلاحظ الكثير من السكان استمرار مثل هذه الظاهرة.

يقول وحيد محمد علي أن هذه الظاهرة لها فترة زمنية طويلة؛ حيث يقوم بعض من الذين يبيعون الدجاج والسمك بوضع الأكياس التي يجمعون بها بعض مالا يحتاجه الناس عند الشراء ويأتون في الليل لرميه على جوانب الخط الاسفلتي.

وأضاف: أن الناس في المدينة يريدون معرفة من يقوم بمثل هذه الأساليب لأن هؤلاء – يعني من يرمي بالمخلفات – سبب لهذه الكارثة ويختارون الوقت المتأخر من الليل لوضع الأكياس التي هي سبب في انتشار الأمراض الخطيرة .

وقال وحيد " لا توجد جهة مسؤولة وفعالة في المدينة مكتب النظافة والتحسين ليس له أي دور أو نشاط والسلطات المحلية تتجاهل مثل هذا الخطر الذي يتسع في ظل تمادي أصحاب المجازر ممارسة مثل هذه التجاوزات.

*** كلاب مسعورة..**

من ناحيته وصف الأستاذ عبد السلام عثمان ما يحدث في المدينة على أنه خطير فوجود هذه القمامات لها نتائج كارثية، حد قوله.

ورأى أن العديد من المطاعم في المدينة ليس لديها رؤية لرمي مخلفات الطعام لمناطق بعيدة وهذا الشيء جعلها تحاول وضع بقايا الطعام بالقرب من المنازل وهذا تسبب بتجمع أعداد هائلة من الكلاب التي تسبب الخوف والهلع عند السكان.

وأضاف عبد السلام أن سبب وجود العدد الهائل من الكلاب الضالة والمسعورة يعود لوجود الأطعمة والمخلفات.

وأشار إلى أن الكلاب كثيرا ما تؤذي المارة والاطفال خاصة عندما تكون على بقايا القمامة فوجودها بعدد كبير خطر يهدد الأحياء والمناطق التي تتجمع فيها القمامة.

*** انتشار الامراض..**

أما ماهر صالح مفلح الذي ربط بين انتشار القمامة بالقرب من المنازل وانتشار الأمراض والبعوض وهذا هو الخطر الأكبر الذي جعل سكان المدينة يعانون من الأمراض.

يقول ماهر لـ"الأمناء" إن المدينة مرتبطة بإمراض عديدة وتكثر الذباب والبعوض ولا يوجد أي اتجاه لمواجهة مثل هذه الظاهرة.

وعزا ماهر كل ما يحصل في المدينة من غياب للنظام وعدم ضبط المخالفين لمكتب النظافة والتحسين والذي له وجود شكلي ولم يكن له اجراءات لمواجهة مالكي المحلات.

ويصف ماهر تجمع القمامة على أنه مظهر سيئ له نتائج سلبية وهو من الأسباب التي تؤدي لشعور أصحاب المنازل بعدم الارتياح والقلق.

*** مقالب للقمامة وسط الأحياء..**

الحفر التي قام بوضعها بعض مالكي المحلات لإحراق القمامة لم تكن حل بل تسبب بانتشار الأدخنة لداخل المنازل.

المواطن غالب محمد ابراهيم يرى أن هذه المساحات بالقرب من المناطق السكنية هي الأخطر.

وقال غالب أن بعض من هؤلاء وهم المتسببين من مالكي المجازر والمحلات بوجود القمامة أرادوا الهروب من مطالب سكان الاحياء وقاموا بالحفر في اماكن وجود القمامة واحراقها من أجل الهروب من ما يقترفوه.

وأشار أن ما يقوم هؤلاء سواء من رمي القمامات واحراقها يعتبر كارثة يتحمل هم المسؤولية في يحدث في تلك الأحياء.

وقال غالب " كل الجهات الحكومية في العند متقاعسة وتتعامل باستخفاف مع قضايا الناس خاصة في ظل وجود مقالب القمامة في مناطق سكنية.

عراقيل تواجه لجنة تصحيح أوضاع بريد عدن

الأمناء/ خاص:

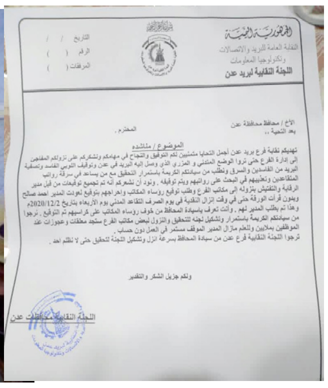

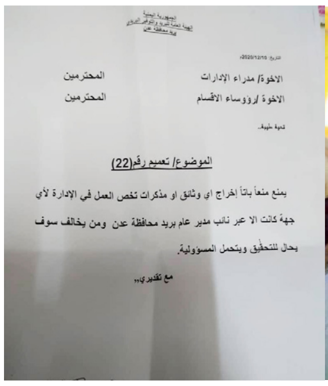

كلف محافظ عدن، احمد حامد لملس، لجنة مختصة بتقييم وضع بريد عدن، مكونة من مدير عام مكتب المالية في عدن، ومدير عام الخدمات المالية والشؤون القانونية في الهيئة العامة للبريد بعدن.

وحدد قرار المحافظ الصادر يوم 29 نوفمبر الفائت مهمة اللجنة بالنزول والمتابعة والحصر والتقييم لكافة النواحي المالية والإدارية ووفق اللوائح والنظم المتبعة والرفع بتقريرها نتائج التقييم وتضمينها بالاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور البريد ورفع مستوى خدماته.

وكان محافظ عدن أوقف مدير عام البريد إثر زيارته المفاجئة للإدارة العامة للبريد في خور مكسر، يوم 9 نوفمبر، ومن خلال رسالة توقيف وجهها لرئيس الهيئة العامة للبريد بعدن، معللا قراره بسوء الخدمات وضعف الإدارة وغيابها عن تأدية واجبها المناط بها.

وكشفت اللجنة النقابية لبريد عدن عن قيام مسؤول الرقابة والتفتيش في فرع الهيئة العامة للبريد بعدن، بالنزول إلى مكاتب البريد والضغط على موظفيها بالتوقيع على مذكرة تطالب بعودة المدير الذي تم توقيفه وإحالته للتحقيق من قبل المحافظ لملس، أثناء زيارة الأخير لفرع الهيئة قبل أسابيع .

وطالبت اللجنة النقابية محافظ عدن، بسرعة نزول لجنة تحقيق في قضايا فساد المدير العام وأعوانه، بينما عجوزات مالية مازالت عالقة على عدد من مكاتب البريد في عدن، فضلا عن الخصميات من مرتبات المتقاعدين والموظفين، وكذا لمعرفة من يقوم بعرقلة صرف مرتباتهم والتسبب بمعاناتهم.

وأفادت اللجنة في رسالتها لمحافظ عدن، أن المدير الموقوف مازال يزاول عمله وأنه أجبر رؤساء المكاتب بالتوقيع على رسالة قام بتمريرها لهم رئيس الرقابة، يوم الاربعاء، بالتزامن مع صرف مرتبات المتقاعدين للشهر المنصرم نوفمبر.

من جهة ثانية، كشفت مصادر مطلعة في مكاتب البريد في محافظات ابين وشبوة وحضرموت عن تواصل وزير الاتصالات، المهندس لطفي باشريف بمديري عموم هذه المكاتب لتحريك النقابات بالاعتراض على قرار المحافظ القاضي بتوقيف مدير عام بريد عدن عن العمل وتشكيل لجنة مهنية للتحقيق في كافة القضايا والشكاوى والفساد المالي والإداري .

يجدر بالذكر أن مخالفات مالية جسيمة كشفت عنها عديد من مذكرات الجهات الحكومية المستفيدة من خدمة البريد، بينها مراسلات رسمية بين صناديق التقاعد العسكري والمدني ومكتب بريد عدن .

وطالبت الجهات باستعادة مئات الملايين التي لم يقم صرفها كمرتبات للمتقاعدين في عدد من المحافظات ومضى عليها العامين، أو تلك المتعلقة بمرتبات عشرات المستفيدين ممن تم مصادرة مستحقاتهم دون وجه قانوني، وحين لم تستجب إدارة بريد عدن لتلك المراسلات تم رفعها للنيابة العسكرية والمدنية، ومازالت إجراءاتها سارية دونما استكمال من الجهات القضائية بسبب الظروف السائدة خلال الفترة الماضية.